

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي إلى 1.7% في عام 2026، مع توقع انتعاشه إلى 5.5% في عام 2027

قام صندوق النقد الدولي، في تحديث يوليو 2026 لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية لعام 2026 إلى 1.7% (مقابل 3.1% سابقاً)، بينما رفع توقعاته لعام 2027 إلى 5.5% (مقابل 4.5% سابقاً). ويعكس هذا التعديل تغييراً في توقيت التعافي، مدفوعاً بافتراض إغلاق مضيق هرمز ثم إعادة فتحه تدريجياً. ونرى أن هذا التحديث يؤكد سيناريو تعافي مؤجل، حيث يعقب الضعف في المدى القريب انتعاش خلال عام 2027.

ويفترض السيناريو الأساسي لصندوق النقد الدولي أن تبدأ إعادة فتح مضيق هرمز في منتصف يوليو 2026، مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها بشكل عام بحلول مارس 2027. ويعكس الانكماش المتوقع في النشاط الاقتصادي الإقليمي خلال عام 2026 فترة اضطراب أطول مما كان مفترضاً في توقعات أبريل، وهو ما يؤثر على قطاع النفط إلى جانب قطاعات الخدمات اللوجستية، والنقل، والسياحة غير النفطية.

ويشير التقرير إلى أن المملكة العربية السعودية ستكون الأقل تأثراً مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل تنوع مسارات تصديرها، ولا سيما خط أنابيب الشرق-الغرب. وفي المقابل، من المتوقع أن تشهد كل من العراق والكويت وقطر، باعتبارها الأكثر تعرضاً لتداعيات الاضطراب، انكماشاً حاداً في عام 2026، يعقبه نمو بأرقام مزدوجة في عام 2027. وعلى مستوى المنطقة، من المتوقع أن يتراجع نمو اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 0.7% في عام 2026 (مقابل 1.9% سابقاً)، قبل أن يرتفع إلى 6.5% في عام 2027 (مقابل 4.6% سابقاً).

ويعتبر تحديث صندوق النقد الدولي مع نتائج بعثة مشاورات المادة الرابعة التي أجراها الصندوق في يونيو، والتي أشارت إلى قوة الأسس الاقتصادية للمملكة، وانخفاض الدين الحكومي، ووفرة الاحتياطيات، ودور صندوق الثروة السيادي كعوامل داعمة، كما وصفت التوقعات قصيرة الأجل بأنها تعافي يعتمد على عودة الأوضاع الطبيعية في مضيق هرمز. ونلاحظ أيضاً أن البيانات الاقتصادية الأخيرة تدعم هذا التقييم، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات لبنك الرياض في السعودية إلى 53.3 نقطة في يونيو، وهو أعلى مستوى خلال أربعة أشهر، مما يشير إلى استمرار توسع القطاع الخاص غير النفطي رغم الاضطرابات. وهذا يدعم الرأي القائل بأن خفض توقعات عام 2026 يتركز في قطاع النفط والقطاعات المرتبطة به، وليس في الاقتصاد المحلي بشكل عام. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي 3.0% في عام 2026 (مقابل 3.1% سابقاً)، و3.4% في عام 2027 (مقابل 3.2% سابقاً). وتتمثل الرواية الرئيسية للتقرير في تفاعل صدمتين متعاكستين: صدمة سلبية في جانب العرض نتيجة التطورات الجيوسياسية، وصدمة إيجابية ناتجة عن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتستفيد الدول المصدرة للطاقة خارج منطقة النزاع من تحسن شروط التبادل التجاري، كما تستفيد الاقتصادات التي تشهد انتعاشاً مدفوعاً بالذكاء الاصطناعي، حتى وإن كانت مستوردة للطاقة.

ومن اللافت أن مسار تراجع التضخم العالمي قد توقف، إذ يتوقع التقرير ارتفاع معدل التضخم العالمي الرئيسي من 4.1% في عام 2025 إلى 4.7% في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.9% في عام 2027، مع رفع توقعات عام 2026 (من 4.4% في التحديث السابق) نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. كما يتوقع الصندوق أن تبقى أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة مستقرة إلى حد كبير. ومع توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية دون تغيير يُذكر، فمن المرجح أن تظل أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية مرتفعة لفترة أطول، رغم بقاء التضخم المحلي دون مستوى 2%.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط مؤشر الأسعار الفورية للنفط نحو 89 دولاراً للبرميل في عام 2026، بزيادة قدرها 9% مقارنة بتوقعات أبريل 2026، بما يعكس ارتفاعاً سنوياً بنسبة 32% في أسعار النفط الخام. ومع ذلك، لا يزال هذا السيناريو هشاً، إذ تبقى توقعات إعادة فتح مضيق هرمز وفقاً لتقديرات الصندوق غير مؤكدة في ظل التطورات الجيوسياسية الأخيرة التي دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع. كما أن تحقيق توقعات نمو المملكة البالغة 5.5% في عام 2027 يعتمد على انحسار التوترات الجيوسياسية، في حين أن أي تأخير في ذلك يظل يمثل خطراً على هذه التوقعات.

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (يوليو 2026)

المؤشرات	(فعلي) 2025	(متوقع) 2026	2027 (متوقع)	التغير عن تحديث أبريل 2026 (نقطة مئوية) - 2026	التغير عن تحديث أبريل 2026 (نقطة مئوية) - 2027
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)					
العالم	3.5	3.0	3.4	-0.1	0.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	3.7	0.7	6.5	-1.2	1.9
المملكة العربية السعودية	4.6	1.7	5.5	-1.4	1
التضخم (%)					
العالم	4.1	4.7	3.9	0.3	0.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبحاث العربى المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعى أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.